تجربة المفاضلة الإلكترونية مشاكل وشكاوى بالجملة

عشرات الطلاب اعترضوا على نتيجة المفاضلة الجامعية.. والتعليم العالي لـ«الوطن»: جميع الطلبات قيد الدراسة

الوزير إبراهيم: سنعالج الأخطاء بشكل فوري وتسجيل الطلاب وفق الحدود الدنيا للقبول في الجامعات

فادي بك الشريف

ما إن صدرت نتائج المفاضلة الجامعية حتى انهالت الشكاوى والمناشدات الطلابية من كل حدب وصوب مطالبين وزارة التعليم العالي بإنصافهم ومراعاة ظروفهم ولاسيما أن عدداً منهم (أصحاب المعدلات المرتفعة) حصل على مقعد في إحدى الجامعات الخاصة وظروفه المعيشية تمنعه من استكمال دراسته فيها، وعلى حد تعبيره إن رغبته ضمن بطاقة المفاضلة كانت منحة جامعة خاصة «مجانية».

وقال والد أحد الطلاب لـ«الوطن»: عند تسجيل ابني للرغبات «إلكترونياً» تم اختيار أولى الرغبات (منح الجامعات الخاصة) الموجودة على اتستراد (دمشق ودرعا) وتدوين الرغبات التي تلي المنح (تحضيري عام وموازي)، ولكن عند صدور النتائج فوجئ بحصوله على مقعد في إحدى الجامعات الخاصة (المأجورة) علماً أن معدله يؤهله لنيل السنة التحضيرية (الفرع الموازي).

وأضاف: نحن من ذوي الدخل المحدود وليس لدينا القدرة مادياً على تدريس ابننا بالجامعة الخاصة، لذا نرجو من وزير التعليم الرأفة بحالنا.

وقال أحد الطلاب لـ«الوطن»: حصلت على مجموع وقدره ٢٣٣,٨ درجة ولكن سرعان ما تلاشى الحلم بمجرد صدور نتائج المفاضلة بحصولي على مقعد في الجامعة السورية الخاصة (طب الأسنان) وللوهلة الأولى فرحت لاعتقادي بأني قد حصلت على المنحة الدراسية في نفس الجامعة التي كانت الرغبة الأولى لدي، ولكن بعدها تبين لي حصولي على قبول في الجامعة الخاصة ولكن ليست المنحة المجانية التي دونت فيها أولى رغباتي.

وتابع: كيف لي أن أسجل في جامعة خاصة ونحن كعائلة لا نملك سوى راتب والدي الذي نقتات به على مدار الشهر!!، مضيفاً: عند مراجعتي للوزارة وجدت مثلي الكثير من الطلاب الذين وقعوا في نفس المشكلة، متسائلاً: كيف تتحول رغبة المنحة «المجانية» إلى الدراسة في جامعة خاصة «مأجورة»؟

هذه الحالة تنطبق على طالبة أخرى أكدت لـ «الوطن» حصولها على مجموع وقدره ٢٣٢,٢ لتفاجئ بقبولها في إحدى الجامعات الخاصة (المأجورة) دون أن يكون لدى عائلتها القدرة على استكمال الدراسة فيها، وبينما أعلنت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي عن تسوية أوضاع الطلاب الذين رفضت جميع رغباتهم بنتيجة المفاضلة (العامة – الموازي) بسبب عدم تدويتهم عدد الرغبات المطلوبة ببطاقة المفاضلة بتسوية أوضاعهم عن طريق التسجيل المباشر، أكدت مصادر في وزارة التعليم العالي لـ «الوطن» أنه يتم النظر بجميع الاعتراضات المقدمة من الطلاب ودراستها بشكل دقيق، علماً أن وزير التعليم العالي بسام إبراهيم وجه اللجنة الطلابية والفنية لمناقشة أوضاع الطلاب في الجامعات الحكومية والخاصة وفق نتائج المفاضلة للعام الدراسي ٢٠٢٣ / ٢٠٢٤.

وأكد الدكتور إبراهيم أهمية الجهود التي بذلتها اللجان في إنجاز أعمال المفاضلة من خلال الاستفادة من التقنيات المتوافرة لتسجيل الطلاب إلكترونياً عن بعد، والتي تعد أول تجربة تقوم بها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في هذا المجال، مطالباً بشكل فوري بمعالجة بعض الحالات التي ظهرت نتيجة أخطاء بعض الطلبة أثناء التسجيل في المفاضلة، والعمل على وضع تصور كامل يتم من خلاله معالجة كل الحالات واتخاذ القرارات التي تسهّل على الطلاب التسجيل في الجامعات الحكومية وفق الحدود الدنيا للقبول نتيجة المفاضلة وذلك بسبب عدم إدراجه عدد الرغبات المطلوبة في البطاقة عند التقدم للمفاضلة.

وفي سياق متصل، أعلنت وزارة التعليم العالي أنه اعتباراً من اليوم الإثنين تقبل طلبات تسوية أوضاع الطلاب الذين رفضت جميع رغباتهم بنتيجة المفاضلة (العامة والموازي) بما في ذلك الثانويات المهنية للعام ٢٠٢٣-٢٠٢٤ على أن يستمر قبول الطلبات حتى نهاية الدوام الرسمي من الخميس ٩ تشرين الثاني القادم، وذلك في مديرية شؤون الطلاب المركزية ومديريات شؤون الطلاب بالجامعات إضافة إلى ديوان المجلس الأعلى للتعليم التقاني والبحث العلمي فيما يخص الثانويات.

وذكرت الوزارة أن تسوية الأوضاع تشمل الطلاب السوريين ومن في حكمهم الحائزين على الشهادة الثانوية المهنية المطلوبة لعام ٢٠٢٣ للقبول العام والموازي، وذلك لمن تقدموا إلى المفاضلة وكانت جميع رغباتهم مرفوضة بنتيجة المفاضلة.

وأوضحت الوزارة أن التسوية ستكون وفق الحدود الدنيا المعلنة للقبول بنتيجة المفاضلة (عام أو موا) بالاختصاص الذي يرغب الطالب التسجيل فيه إذا حقق الشروط المعلن عنها في الإعلانات الوزارية.

وعلى نحو متصل أصدرت الوزارة القوائم الاسمية للطلاب المقبولين في مفاضلة منح الجامعات الخاصة للفرعين العلمي والأدبي والمفاضلة المركزية في الجامعات الخاصة للاختصاصات الطبية (الطب البشري – طب الأسنان – الصيدلة) للعام الدراسي ٢٠٢٣ / ٢٠٢٤ على أن يتم تسجيل كل طالب في الاختصاص المقبول فيه فور مراجعته لاستكمال إجراءات التسجيل في الجامعات الخاصة.

هذا ويستمر التسجيل حتى نهاية الدوام الرسمي من يوم الاثنين ٦ الشهر القادم.

وكان مجلس التعليم العالي حدد قيمة بدل السكن للطلاب المقبولين في الجامعات الخاصة بموجب منح الجامعات الخاصة (القدامى والمستجدين) بـ١٠٠ ألف ليرة شهرياً وذلك بدءاً من العام الدراسي ٢٠٢٣ / ٢٠٢٤.

> قوائم اسمية للمقبولين في مفاضلة منح الجامعات الخاصة و١٠٠ ألف ليرة بدل سكن شهرياً

استجابة لما نشرته «الوطن» حول محطة المعالجة بمصياف

وزير الموارد المائية يحدد شهراً لتلافي الملاحظات الفنية لاستلامها

حماة - محمد أحمد خبازي

أكد مدير الشركة العامة للصرف الصحي بحماة فادي عباس لـ«الوطن»، أن تفقد وزير الموارد المائية للعديد من المشاريع بحماة يوم السبت الماضي، ومنها مشروع محطة المعالجة بمصياف، شكل دافعاً قوياً لرفع وتيرة العمل في تلافي الملاحظات الفنية التي قدمتها لجنة الاستلام بالشركة إلى الجهة المنفذة للمشروع، وهي فرع الشركة العامة للبناء والتعمير بحماة، ليصار إلى وضع المحطة بالخدمة وتحقيق الغاية المنشودة منها.

وأوضح أن الوزير شدد على تلافي تلك الملاحظات خلال مدة شهر وخصوصاً بعد تكليف إدارة جديدة لفرع البناء والتعمير.

ولفت إلى أنه يتم الآن تشغيل المحطة تجريبياً، لكشف أي عذر أو عيب فيها ليصار إلى استدراكه.

وكانت «الوطن» قد نشرت حول التأخر في استكمال تنفيذ هذه المحطة ووضعها بالخدمة لأكثر من ثلاث سنوات، حيث بوشر في تنفيذها بالعام ٢٠١٧ على أن ينتهي العمل فيها بالعام ٢٠٢٠ وبتكلفة نحو ٣ مليارات ليرة.

وكان المهندس عباس كشف أن الشركة لم تستلم محطة المعالجة في مصياف استلاماً أولياً.

وعزا ذلك إلى البطء بمعالجة ملاحظات لجنة الاستلام الذي حال دون استلامها لتاريخه.

وذكر أن الهدف من المحطة رفع التلوث عن الينابيع ومجاري الأنهار والأراضي الزراعية، ومن جهة أخرى الاستفادة من المياه المعالَجة في ري وسقاية المزروعات ورفد سد أبو بعرة بالمياه الصالحة للري، إضافة إلى الاستفادة من الحمأة الناتجة عن المعالجة في تسميد وتخصيب الأراضي الزراعية، وفي حال وضعها بالخدمة والاستثمار تخدم نحو ٧٠ ألف نسمة بمدينة مصياف وقرى « ربعو وطير جملة وبقراقة والمزارع المحيطة بها إضافة إلى مدرسة المجاسبة».

وبيّن أن المحطة تقع على مساحة ٤٢ دونماً، وتم توريد كامل تجهيزاتها الميكانيكية والكهربائية، وتجريب وملء حوضي الترسيب الثانوي والكلورة وحوض التجميع، للتأكد من كتاماتها بعد تنفيذ أعمال العزل الداخلي لها، وأن المحطة مزودة بمكيس خاص بالحمأة الناتجة عن أعمال المعالجة، التي تصلح كسماد عضوي يستخدم في تخصيب التربة الزراعية.

وأشار إلى أن المحطة تضم مبانيَ إدارية وأحواض تهوية وترسيب ثانوي وتكثيف وأحواضاً لتجفيف الحمأة وعددها ٨، إضافة إلى حوض كلورة وآخر للتجميع، وتبلغ غزارة المعالجة ٤٤٠٠ م٣ بالطقس الجاف و٧٠٠٠م٣ بالجو الماطر، وبشكل أقصى ١١٠٠٠ م٣ باليوم.

جولة تفقدية لوزير التجارة الداخلية ومحافظ ريف دمشق على مخبَزي جرمانا الآلي والاحتياطي

الوزير علي: تنظيم عملية توزيع الخبز لحصول المواطنين على مخصصاتهم من الخبز بالشكل اللائق

الوطن

في إطار الحرص على متابعة العمل بوتيرة عالية ونظراً لعدد من الشكاوى حول الازدحام علي مخبزي جرمانا الآلي والاحتياطي قام وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك محسن عبد الكريم علي ومحافظ ريف دمشق المحامي صفوان أبو سعدى بجولة تفقدية صباح أمس على مخبز جرمانا الآلي.

حيث أطلعا على واقع العمل وعلى سير العملية الإنتاجية والجهود المبذولة لإنتاج الخبز بمواصفات وجودة عالية، وتم خلال الجولة تكريم العاملين في المخبز لجهودهم الكبيرة ولساعات العمل الشاقة وفق نظام الورديات وعلى مدار الساعة.

وخلال تفقد الوزير والمحافظ مخبز جرمانا الاحتياطي استمعا لشكاوى المواطنين حول الازدحام الكبير وطول مدة الانتظار للحصول على المخصصات، حيث طالب الأهالي بإيجاد آلية مناسبة لتسهيل توزيع مادة الخبز ومنع أي تلاعب أو إساءة من المسؤولين عن المخبز أو من المعتمدين.

ووجه الوزير علي مديري مديرية التجارة الداخلية وفرع المؤسسة السورية للمخابز بريف دمشق بإيجاد حلول سريعة وتنظيم عملية توزيع مادة الخبز وفق الأسعار المحددة سواء عبر المعتمدين أم من خلال كوات البيع المباشر واتخاذ التدابير الرادعة التي تسهم بحصول المواطنين على مخصصاتهم من الخبز بالشكل الأفضل.

رافق الوزير والمحافظ في الجولة عضو مجلس الشعب علي الشيخ ومدير عام المؤسسة السورية للمخابز ومدير فرع المؤسسة السورية للتجارة بريف دمشق وعدد من المعنيين بالشأن.

أهالي «يطفشون» من بيوت تعادل مليارات..

منذ ١٠ سنوات لا شبكة صرف صحي ولا طرقات معبدة في حي توسع العاشر بمدينة اللاذقية

رئيس البلدية لـ«الوطن»: التكاليف تضاعفت وسيتم تنفيذها على مراحل

اللاذقية – عبير محمود

«منازلنا كلفتنا مليارات ولا تزال بلا خدمات»! مناشدة من عدد من أهالي حي توسع المشروع العاشر في مدينة اللاذقية، لضرورة تخديم الحي بما فيه من عشرات الكتل السكنية غير المخدّمة بالصرف الصحي، إضافة لتخديم أبنية قليلة بالكهرباء والمياه عبر شبكات عشوائية.

وحسب الشكوى، فإن عدداً كبيراً من الأهالي الذين يسكنون في توسع العاشر قرب جامعة المنارة، يشكون سوء الخدمات وخاصة الطرق الترابية غير المعبدة التي أصبحت مرتعاً للقوارض بسبب امتلائها بالأعشاب ما يحجب رؤية الحفر في حال وجودها عند مرور المواطنين سيراً للوصول إلى الطريق العام.

كما شملت الشكوى عدم وجود شبكة للصرف الصحي واعتماد معظم الأهالي على الجور الفنية بانتظار الجهات المعنية لتنفيذ شبكات تخديمية كما تمت الوعود منذ أكثر من ١٠ سنوات حين شراء المنازل بهذا الحي الذي يعتبر سياحياً ويجب أن يكون متمتعاً بخدمات لائقة كما باقي الأحياء.

وناشد عدد من الأهالي الذي اشتروا منازل ولم يسكنوها بعد بسبب عدم وجود شبكات مياه وصرف صحي، المسؤولين عن الحي ليصار إلى تخديمه ما يمكّنهم من السكن في منازلهم التي اشتروها بمئات الملايين قبل سنوات ما يعادل عدة مليارات اليوم! وغير قادرين على بيعها والانتقال لأحياء أخرى لعدم قبول أحد بشرائها بسبب عدم وجود خدمات!

وحذر عدد منهم من انتشار الأوبئة والأمراض بسبب ما ينبعث من الجور الفنية مطالبين بحل هذه المشكلة القديمة ومعالجتها تجنباً لحدوث كوارث بيئية مرضية.

وعن الطرق، أشار عدد من الأهالي إلى تحوّل الحفريات إلى جور كارثية خلال فصل الشتاء إذ يغطيها العشب الطويل وتحول دون رؤية الطلاب وغيرهم من المارة لمسار الطريق، متسائلين عن سبب هذا الإهمال الخدمي للحي رغم تقديم مئات الشكاوى للجهات المسؤولة في اللاذقية.

وأكد سكان من الحي أنهم يدفعون رسوماً خدمية لغايات إنشاء الصرف الصحي وغيرها من الخدمات ودفع ملايين الليرات لرخص هذه الخدمات ولكن لم يتم تنفيذها من المتعهدين والجهات المعنية، وهناك عائلات في محيط جامعة المنارة تطفش من الحي بسبب الانتظار الطويل للخدمات وخاصة الصرف الصحي ولكن من دون جدوى.

وبالعودة إلى رئيس مجلس مدينة اللاذقية حسين زنجرلي، أكد لـ«الوطن»، أن تخديم طرقات وشبكة الصرف الصحي في منطقة توسع المشروع العاشر، ملحوظ ضمن خطة العمل، وسيتم تنفيذها على مراحل.

وبيّن زنجرلي، أن معظم البنى التحتية في المنطقة مخدّمة باستثناء الصرف الصحي إذ يتم الاعتماد على الجور الفنية (جور التفتيش) والمسارات الطرقية، مشيراً إلى أن معظم المواقع فيها شبكات كهربائية ومياه وهاتف وإنترنت.

وذكر رئيس بلدية اللاذقية، أنه بالنسبة للصرف الصحي في المواقع بمحيط جامعة المنارة، فإن العقد منفذ منذ عام ٢٠١٧ ولكن لم يدخل الخدمة بعد، مبيناً أنه تم الانتهاء من أعمال طبقة البقايا والأساس ولكن لم يتم تعبيدها منذ ذلك الوقت، إذ كان الكشف التقديري بين ٧٠ – ٨٠ مليون ليرة وحالياً أصبح نحو ٢٠٠ مليون ليرة، وتمت دراسة المشروع من جديد وإعداد دراسة جديدة ليتم تنفيذه وإدخال شبكة الصرف الصحي الخدمي خلال الفترة المقبلة.

وأشار إلى أن باقي المواقع يتم التعاقد مع شركة الصرف الصحي لتنفيذ الشبكة في عدة مواقع أحدها قرب المتحلق ليتم تنفيذ مشاريع جديدة بنحو ٤٠٠ – ٥٠٠ متر ويتم وصله بخط الصرف الصحي الرئيسي قريباً.

فيما يخص الطرقات، أكد زنجرلي أن أعمال شق المسارات وتعبيد الطرق سيتم إدراجه ضمن خطة المجلس، وتنفيذه على مراحل وفق توفر الاعتمادات المالية، مشيراً إلى أن هذا الأمر متراكم منذ إحداث الحي، (توسع العاشر) قبل نحو ١٠ سنوات، وأصبحت الكلفة أضعافاً حالياً وتم طرح الأمر للمعالجة بتوجيهات المحافظ وسيتم العمل تباعاً على تعبيد الطرقات على مراحل مع نهاية العام الحالي وبداية العام المقبل.